الاقتصـــاد العربــي
وتحـديـات القــرن الواحــد والعشــريــن

شـريط عابد

أسـتاذ مـحـاضـر، جـامـعـة ابـن خـلـدون (تـيارت) ـ الجـزائر.

مقدمــة

من المؤكّد أننا نمر الآن بمرحلة انتقالية من نظام دولي تقليدي افتقد كثيراً من مقوماته وثوابته، إلى نظام دولي آخر جديد هو «العولمة» بِكُلّ ملامحها وأبعادها وثوابتها ومقوماتها. هذا النظام الدولي الجديد الذي يسوده الفكر الغربي الديمقراطي الرأسمالي يتحقق على مستويين: **الأول** متعلق بالنظام الداخلي لِكُلّ دولة من دول العالم، و**الثاني** متعلق بالنظام الدولي ككل، فهو يهدف على المستوى الأول إلى تغيير السلوك البشري وتغيير فلسفة الحكم الداخلي للدولة من فلسفة الصراع إلى فلسفة المنافسة المبنية على الديمقراطية سياسياً، وقواعد السوق الحرة اقتصادياً، والعدل قانوناً. ويهدف على المستوى الثاني إلى ترسيخ واعتماد تغييرات في قواعد وأساليب ونظم المجتمع الدولي بما يتناسب والفلسفة الغربية التي سادها التصادم على بعض استراتيجيات ومراحل التطبيق بين القوى الاقتصادية العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا)، وقد اتجهت جهود الدول الغربية بصفة عامة إلى محاولة ترسيخ وتطبيق البعد الاقتصادي بإقرار نظام السوق وحرية المبادلات التجارية مع إغفال البعدين الآخرين المتمثلين في الديمقراطية والعدالة على مستوى العلاقات الدولية.

لقد خلقت العولمة واقعاً جديداً تجسد على الخصوص في امتداد مستوى التنافسية، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس الاقتصادي بين الدول، وهو ما أدى إلى التفكير في إنشاء تجمعات إقليمية بوصفها قوى اقتصادية فاعلة في العلاقات الدولية، واستجابة للتطورات العالمية، واعتباراً من أن هذه التكتلات الإقليمية تمثل حلقة وسيطة بين الدولة الوطنية والنظام العالمي، أي إنّها وسيلة فعالة لاندماج اقتصاديات الدول ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

إذا كانت النظرية الاقتصادية في تحرير التجارة الدولية التي أسسها آدم سميث وفق مبدأ النفقات المطلقة، وطورها كل من ريكاردو وميل وفق مبدأ النفقات النسبية وكذا الجهود الدولية التي تبذل في إطار المنظمة العالمية للتجارة لتحرير التجارة العالمية بصورة غير تمييزية هو الوضع الأمثل الذي يؤدي إلى التخصيص الدولي الكفء للموارد، ويوّطن الإنتاج بما يعظم رفاهية الدول، إلا أن هناك ميولاً متزايداً بين دول العالم إلى التكتلات الإقليمية، وأصبحت غالبيتها متقدمة كانت أو نامية منتمية إلى المنظمة العالمية للتجارة أو غير منتمية تنطوي تحت تكتل إقليمي أو عدة تكتلات في آن واحد. هذه التكتلات تستحوذ الآن على أكثر من ثلث التجارة العالمية، يتقدمها من حيث الشكل والقوة والحجم الاتحاد الأوروبي ثمّ اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (آسيان) والسوق المشتركة لدول جنوب أمريكا اللاتينية (ميركوسور)، إضافة إلى نوع آخر من التجمعات ظهر في شكل شراكات صممتها تيارات عظمى قصد السيطرة على اقتصاديات البلدان العربية وتوسيع نفوذ أسواقها مثل الشراكة الشرق أوسطية التي تقودها أمريكا والشراكة الأورو ـ متوسطية التي يقودها الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان من أبرز معالم العولمة الاقتصادية هو التحرير التجاري للسلع والخدمات من جهة، وتحرير انسياب رأس المال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة من جهة أخرى، فإنه يبدو جلياً استحالة الأقطار العربية مواجهة قوى احتكارية متوحشة تفرضها تحديات العولمة نظراً إلى ما يميز اقتصادياتها من شبه تخلف إنتاجي ورأسمالي. لذا أصبح من واجب حكوماتنا العربية البحث عن كيفيات العمل الجماعي في شكل تكتلات إقليمية عربية، وكذلك البحث عن كيفيات مشاركة مع دول الجوار الإقليمي في الجنوب والشمال والشرق علها تستطيع الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف وتضمن حماية لنفسها من همجية العولمة.

إن إعادة تشكيل المنطقة العربية بات أمراً ضرورياً تدعو إليه مختلف الرؤى وإن اختلفت في توجهاتها سواء تعلق الأمر بالرؤية العربية أو الرؤية الشرق أوسطية، أو الرؤية المتوسطية أو الرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط الواسع.

وعلى الرغم من أن مشروع التعاون العربي (الرؤية العربية) هو الأقدم تاريخياً، إلا أنّه تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيق تكامل اقتصادي عربي ارتبطت بضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، والمخاطر المصاحبة لأوضاع عدم الاستقرار السياسي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، وغياب تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية، وعدم إدراك خطورة التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان العربية في عصر العولمة الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى اختلاف المكونات السياسية (تعدد النظم السياسية)، ووجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرّك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وتخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وضعف البنية التحتية، وكثرة النزاعات المسلحة (السودان والجزائر) والحروب الإقليمية (حرب العراق). وكانت النتيجة عدم تفعيل التعاون العربي سواء على المستوى التجاري بحيث لم تتجاوز حصة التجارة البينية العربية نسبة ٩ في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية عام ٢٠٠٢، وهي لا تزيد في أحسن حالاتها على ١٠ في المئة من مجموع التبادل العربي العالمي، أو على المستوى الرأسمالي بحيث لا تتجاوز الاستثمارات العربية البينية حدود خمسة مليارات دولار وهو رقم يكاد أن يهمل لو عرفنا أن ما يقارب الألفي مليار دولار هو حجم الثروات المالية العربية في شكل استثمارات مباشرة وودائع في الخارج.

إن الدول العربية التي فشلت إلى حدّ كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة في ما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وتكوين أسواق مشتركة ومناطق حرة، لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن التطورات التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، بل وجدت نفسها مجبرة على الدخول في هذه الفضاءات الاقتصادية الجديدة التي فرضتها عولمة الاقتصاد وشموليته، وأصبحت تبحث منفردة عن ترتيبات حمائية لاقتصادياتها وذلك عن طريق الدخول في شراكات اقتصادية إقليمية كبرى تحرّكها قوى التنافس الحاد بين أوروبا وأمريكا، فمنها من

اعتنق الشرق أوسطية ومنها من اعتنق المتوسطية ومنها مازال يتأرجح قراره بين هذا وذاك.

إن المقولة الرئيسيّة التي تسعى الدراسة إلى اختبارها، تنطلق من فكرة وجود متغيرات دولية وإقليمية بعد سلسلة التصدعات المتتالية في بنية وهيكل وتركيبة العلاقات الاقتصادية الدولية، بخاصة على المستوى الاقتصادي والتي تطرح مجموعة من الأسئلة البحثية التي يمكن بلورتها في إشكالية البحث من خلال السؤال الذي يطرح نفسه: هل للدول العربية دور تؤديه في إطار العولمة الاقتصادية كوحدات مستقلة، أوككل متكامل؟ وما مدى تأثير مشروعي الشراكة الأمريكية والأوروبية في ذلك؟

هناك معطيات يجب الأخذ بها، واعتبارها فرضيات قد تمكننا من الإجابة عن التساؤلات المطروحة، والاستعانة بها لحلّ إشكالية البحث، وتتلخص في النقاط التالية:

ـ ظاهرة العولمة وما صاحبها من تكتلات إقليمية لم تعد واقفة خلف الباب تستأذن الدخول، ولم تعد مجرد مفهوم بقدر ما هي ممارسة وسلوك يومي.

ـ التكامل الاقتصادي العربي في أيامنا هذه يشبه السباحة ضدّ التيار، بالنظر إلى حجم المعوقات التي تكتنفه من جهة، وإلى الواقع الدولي والإقليمي الراهن من جهة أخرى.

ـ الطرح لمشروع الشرق أوسطي نابع من قناعة أمريكا في إعادة بناء التفاعلات الإقليمية في المنطقة العربية، باعتبارها الدولة الأقوى والراعية لمصالح الدول الضعيفة.

ـ الطرح للمشروع المتوسطي نابع من محاولة الأوروبيين استعادتهم موقعاً مميزاً في المنطقة العربية.

ـ بين المتوسطية والشرق أوسطية، يبقى العرب طعماً مستساغاً لهذا وذاك، تتنافس حوله قوى عظمى لاستحواذه إن لم نقل استعماره.

إن تحديد منهج البحث، يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة الوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حدّ ذاته. لذا فقد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض تجسيد فكرة التكامل العربي، والمنهج الوصفي التحليلي في تبيان العلاقات بين المنطقة العربية من جهة والأمريكية ـ الأوروبية من جهة أخرى، وكذا المنعكسات التي تواجه الاقتصاديات العربية ضمن مسيرة حلم التكامل.

وقصد إعطاء حلّ لإشكالية البحث، اعتمدنا خطّة من ثلاثة محاور وخاتمة. يتناول **المحور الأول** مسحاً مختصراً لأهم التحولات الاقتصادية العالمية مع تبيان موقع ظاهرة التكتلات الإقليمية فيها، ويتناول **الثاني** التعاون العربي ـ العربي في إطار تكامله الاقتصادي المنشود، مبرزين أهم المؤشرات وأهم المعوقات في تجسيده. أما **المحور الثالث** فقد ناقشنا من خلاله كيفيات اندماج الاقتصاد العربي ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية من خلال الشراكة مع أوروبا وأمريكا، مع تبيان انعكاسات ذلك على التكامل الاقتصادي العربي. وقد احتوت الخاتمة على بعض الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: التحولات الاقتصادية العالمية وموقع التكتلات الإقليمية

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته والتي تهدف عملياً إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله، سواء كانت سلعاً أو رأسمالاً، عمالة أو تكنولوجيا، بمعنى ارتباط كلّ بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية، بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتقدّم التكنولوجي.

إن الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول، صاحبتها لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، ولم تجد هذه الأخيرة حرجاً في السعي علانية إلى الاستحواذ على الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي. إن انهيار الاتحاد السوفياتي، وغياب المعسكر الاشتراكي واختفاءه من خارطة العالم الاستراتيجية، أنهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب في مجال التسلح لتبدأ حربٌ أخرى من جديد بين الغرب والغرب (أمريكا وأوروبا) قصد التمكن والسيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية وغيرها من المناطق على مستوى كلّ القارات.

لقد اختلفت الآراء حول مفهوم العولمة، كما اختلفت حول مفهوم النظام العالمي الجديد، وهذا ليس في الوطن العربي فحسب، بل حتّى في المجتمعات الغربية التي أنتجته[١]، ويبقى الجدل قائماً حول تحديد مفهوم العولمة وتحديد المعنى العلمي الجامع للمصطلح وذلك لارتباطه بمتغيرات كثيرة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بيئية. الخ. وأن الكلام عن العولمة الاقتصادية لا يعني بأي حال من الأحوال إهمال الأبعاد الأخرى، لأن العولمة هي تداخل واضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة. وإذا استعملنا مصطلح العولمة الاقتصادية في محاولة لدراسة الظاهرة من بعدها الاقتصادي، فذلك لأن هناك إجماعاً على أن مستقبل الدول في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي، وأن الصراع المستقبلي سيحكمه الاقتصاد[٢].

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويتمثل ذلك في زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية، وسرعة انتشار التكنولوجيا. ومع تزايد هذه التطورات واتساعها، بدأت خارطة العالم الاقتصادية تتغير وبدأت آليات وإشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، وعلى مسرح العلاقات الاقتصادية الدولية. ولم يكن الوطن

(١) عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية** (القاهرة: مطبعة الانتصار، ٢٠٠١)،، ص ٨.

(٢) سمير الزبن، «"الشرق أوسطية" ومستقبل المنطقة العربية،» **عالم الفكر**، السنة ٣٠، العدد ١ (تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، ص ٢٥٦.

العربي بعيداً عن هذه التطورات وانعكاساتها، فهو جزء من هذه التطورات يتفاعل معها متأثراً بها ومؤثراً فيها.

يشهد الوضع الدولي الراهن مجموعة من المتغيرات على كلّ المستويات، وهو بالتالي يعيش حالة ثورة عارمة على الأشكال التقليدية التي كانت سائدة لقرون خلت، فالتغيير على المستوى الاقتصادي ميزه ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية التي احتكرها عدد قليل جداً من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، روسيا). وتشير أحدث إحصائيات منظمة اليونسكو إلى أن ١٥ في المئة من علماء العالم ينتمون إلى هذه الدول الخمس، وأنها تنفق على البحوث العلمية والتكنولوجية نحو ٨٠ في المئة من مجموع المبالغ التي تنفق في هذا المجال[٣]. كما تبين جلياً تعاظم تهميش غالبية الدول النامية ومنها العربية من خلال بعض مؤشرات التجارة والمال والصناعة، حيث لم تتجاوز حصة الدول النامية من التجارة الدولية نسبة ٢٥ في المئة عام ٢٠٠٠[٤]، في حين بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج الصناعي العالمي ٢٠ في المئة بما في ذلك التعدين والصناعات التحويلية والبناء وتجهيزات الكهرباء والغاز.

كذلك، من مميزات هذا التغيير الاقتصادي في المنظومة الاقتصادية العالمية، سقوط الاقتصاديات المخططة، فانهيار المعسكر الشرقي أحدث اختلالات جوهرية في الاقتصاد العالمي، وفتح الشهية أمام الدول الغنية للاستحواذ على أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، والعمل على تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق العناصر الاقتصادية. وقد أدت المؤسسات الدولية دوراً بارزاً في توجيه الاقتصاد العالمي، وساهمت مساهمة فعالة في رسم ملامحه وتشكيل خيوطه، ولعل المنظمة العالمية للتجارة أهم هذه المؤسسات لما أدته وستؤديه من دور فعال في تحرير المبادلات التجارية الدولية. لذلك فقد ارتبطت العولمة في بعدها الاقتصادي بعمل ونشاط الشركات متعددة الجنسية، كما ارتبطت بالمؤسسات العملاقة للتمويل الدولي، وأبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك ارتبطت بالمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يؤكّد أن التجارة الدولية تشكل المدخل الرئيسي نحو التكامل والاندماج الاقتصادي الدولي، والقاطرة التي تقود النمو الاقتصادي العالمي.

مما لا شكّ فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك والدافع الأساسي لعملية عولمة الاقتصاد التي تجتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، فالنمو الكبير والزيادة المذهلة في تدفقات حقيبة أسهم الاستثمارات الأجنبية، وما نجم عنها من ارتفاع مبالغ

(٣) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Statistical Yearbook, 1996* (Paris: UNESCO, 1996), p. 13.

(٤) International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics Yearbook, 2001* (Washington, DC: IMF, 2001), p. 2.

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤكّد الدور المهم الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسية في الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء. لقد ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خمس مرات خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠ وهو ما يعادل نسبة ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحصيلة قدرت بما يقارب ٣,٤ تريليون دولار[٥].

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة في الآونة الأخيرة هو تنامي تطورات عديدة ومتلاحقة، وظواهر كثيرة مست كلّ المجالات الاقتصادية بطرق مختلفة. ولعل من أبرز هذه المعالم والتي تعتبر بحق ظاهرة من ظواهر التحولات الاقتصادية المعاصرة هي تلك المتعلّقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية، فعلى الرغم من أنّها عرفت منذ أمد بعيد، إلا أنّها تميز على وجه الخصوص العصر الحديث لما عرفته من تطور ونمو في هيكلها وطبيعتها وأهدافها، ومدى قدرة تأثيرها في سيرورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

لقد أصبحت هذه التكتلات تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كلّ من الدول المشكلة لهذه التجمعات، وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى تأسيسها إحدى صيغ التكامل الإقليمي، وما يترتب عنه في العلاقات الدولية ومجمل التجارة العالمية.

عندما نتكلم عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لا ينحصر تفكيرنا في الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها المعاملة التفضيلية بالنسبة إلى الرسوم الجمركية، وإنما نقصد بذلك إلغاء مختلف القيود الجمركية وغير الجمركية على التبادل التجاري، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكتل، وكذلك تطبيق تعريفة جمركية موحّدة على السلع التي تستورد من العالم الخارجي للمنطقة، وكذا محاولة التوصل إلى تنسيق السياسات الاقتصادية. وعندها نجد أنفسنا أمام ظاهرة التكامل الاقتصادي التي تساهم في تكوين علاقات بين الدول المتكاملة أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم[٦].

إن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه، إلا إذا توافرت لدى الدول المتكاملة كلّ المقومات المختلفة التي تكونه وتنطلق في تطبيق خطط عمله، ولا يمكن كذلك أن يقوم هذا التكامل إلا إذا كانت للدول المتكاملة دوافع راسخة تدفعها إلى تبني هذا السلوك في إطار العمل الجماعي، فبالنسبة للمسألة الأولى المتعلّقة بالمقومات، فهي كثيرة منها الاقتصادية والسياسية والثقافية والجيوسياسية، وإذا اقتصرنا على ذكر الاقتصادية فقط، فالأمر يتعلق بالتخصص وتقسيم العمل، وتوافر عناصر الإنتاج، وتوافر الموارد الطبيعية،

(٥) World Bank, *World Development Report 1997: The State in a Changing World* (New York: Oxford University Press; Washington, DC: The Bank, 1997), pp. 41-61.

(٦) ج. هو جيندورون وب. براون، **الاقتصاد الدولي الحديث**، ترجمة محمد سمير كريم (بيروت: مكتبة الوعي العربي، ١٩٧٩)، ص ٦٠٧.

وتوافر وسائل النقل والاتصال. . الخ، وهذا لا يعني البتة تجاهل المقومات الأخرى لما لها من دور فاعل في إحداث التكامل الاقتصادي. أما المسألة الثانية المتعلّقة بالدوافع، فهي ترتكز أساساً على اقتناع الدول المتكاملة بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقق التكامل، وكلما زاد الاقتناع بهذه المنافع كلّما كان الدافع إلى التكامل أقوى، وهي كذلك منافع على مستويات عديدة نقتصر على ذكر الاقتصادية منها، والمتمثلة في اتساع حجم السوق، وزيادة معدلات التشغيل، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير القاعدة التكنولوجية، وزيادة قدرة حماية الاقتصاد الوطني. . الخ.

لقد شهد العقد الماضي عودة انتشار التكتلات الإقليمية، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، كما إنَّ أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم الآن من خلال هذه التكتلات التي انتشرت في كامل أرجاء العالم، بحيث تمّ تكوين ٨٤ تكتلاً إقليمياً جديداً خلال عقد التسعينيّات(٧)، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كلّ عشر سنوات خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٩ السبعة تكتلات. وعلى الرغم من هذا الانتشار الواسع، والعدد المهم، إلا أنّه يبقى أهمها حالياً، الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب وشرق آسيا (آسيان)، إضافة إلى مجلس التعاون الخليجي بوصفه تجمعاً عربياً قطع شوطاً كبيراً في مجال التكامل.

الجدول رقم (١)

عدد التكتلات الإقليمية خلال الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٩٩)

الفترة الزمنية	عدد التكتلات الإقليمية بِكُلّ إشكالها
١٩٤٩ـ١٩٥٩	٤
١٩٦٠ـ١٩٦٩	١٢
١٩٧٠ـ١٩٧٩	٥
١٩٨٠ـ١٩٨٩	٧
١٩٩٠ـ١٩٩٩	٨٤

المصدر: World Trade Organization (WTO), «Report (2000) of the Committee on Regional Trade Agreements to the General Council,» (WT/REG/9, 2 November 2000 (00-4975)).

إن التوجه العام الغالب في الوقت الحالي من خلال التكامل الإقليمي هو تقليص معدلات الحماية من جهة، والسعي إلى رفع معدّلات التصدير إلى الأسواق العالمية من دون تمييز من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقبل الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، مرجعه في المقام الأول قيام الدول النامية بتعزيز قدراتها التصديرية، وبالمقابل رغبة الدول

(٧) World Trade Organization (WTO), «Report (2000) of the Committee on Regional Trade Agreements to the General Council,» (WT/REG/9, 2 November 2000 (00-4975)).

المتقدمة ضمان استيعاب أسواق الدول النامية للمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية، وهو الأمر الذي لم تعرفه التكتلات الإقليمية القديمة[٨] التي قامت أساساً على تكتلات بين دول متقدمة (شمال ـ شمال)، وبين دول نامية معاً (جنوب ـ جنوب)، إضافة إلى اختلافات جوهرية أخرى ميزت التكتلات الإقليمية الجديدة عن تلك القديمة التي سادت مرحلة الستينيّات، مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)
مقارنة بين الإقليمية في الماضي والحاضر

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
قامت على الإحلال محل الواردات، والانسحاب من الاقتصاد العالمي	تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد اعتمد على التخطيط والقرارات السياسية	تخصيص الموارد يعتمد على قوى السوق
دفعتها الجهود الحكومية	يدفعها القطاع الخاص
التكامل في السلع الصناعية	التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار
تعاملت مع الحواجز الجمركية	تقوم على التكامل العميق
وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نمواً	تطبيق قواعد متساوية على كلّ الدول مع السماح بفترات زمنية مختلفة للتأقلم
إقليم يضم دولاً متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	إقليم أو أكثر متجاورين يضم دولاً متباينة في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسماح بالخصوصيات

المصدر: من تصميم الباحث، وفقاً لدراسة: محمد محمود الإمام، «الاستراتيجيات الجديدة للتكامل،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر السكان والهجرة والتنمية في منطقة المتوسط، بالمادي مايوركا، إسبانيا، ١٥ ـ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

والواقع إن عودة انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية في الفترة الأخيرة يرجع إلى عدة عوامل نذكر أهمها:

ـ تخوف العديد من دول العالم من أن تتحول أوروبا إلى قلعة حصينة أقل انفتاحاً على العالم الخارجي في إطار السوق الأوروبية الموحّدة، ما يقلل من جهودها وحماسها لتفعيل تحرير التجارة متعددة الأطراف، لذلك سارعت العديد من الدول الأوروبية، وبخاصة ذات الاقتصاد المحوّل بتقديم طلبات الانضمام، كما سعت دول أخرى إلى تكوين تكتلات خاصة بها.

(٨) محمد محمود الإمام، «اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي،» **بحوث اقتصادية عربية** (القاهرة)، العدد ٧ (ربيع ١٩٩٧).

ـ التحوّل في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسية مناوئة للتكتلات الإقليمية، إلى سياسة مشجعة ومشاركة لها، بخاصة بعد إعلانها عن تكوين منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا عام ١٩٨٩ والتي تحوّلت في ما بعد إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) بانضمام المكسيك عام ١٩٩٤.

ـ تفكك الاتحاد السوفياتي، وتحوّل دول وسط وشرق أوروبا من اقتصاديات قائمة على التخطيط، إلى أخرى تعتمد على عمل قوى السوق.

ـ تخلي غالبية الدول النامية عن سياسات الإحلال محل الواردات، واتّباعها لسياسات أكثر توجهاً للخارج.

ـ إدراك الدول، وبخاصة النامية منها أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية وسيلة لعملية اندماجها في الاقتصاد العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في عصر ما يعرف بـ «العولمة الاقتصادية»، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى زيادة حجم الأسواق التي تستوعب منتجاتها من خلال التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبرى تضمن لها أوضاعاً متميزة في السوق العالمي. كما تسعى الشركات العالمية الكبرى إلى الاندماج مع غيرها أو التوسع في أعمالها عمودياً وأفقياً لإحكام السيطرة على الأسواق، إيماناً منها بأنه لا مكانة اليوم في عالم الاقتصاد والتجارة لدول صغيرة أو شركات صغيرة، واقتناعاً منها بأن التكتل والاندماج هو الطريق الصحيح لتعزيز قدراتها التنافسية، والتصدي لمنعكسات تيارات العولمة. في هذا الوقت، يبقى الوطن العربي جاثماً عند مفترق الطرق التي تحددها مسارات المستجدات الدولية والإقليمية، فهو لم يستطع الاندماج ضمن تكتلات اقتصادية عملاقة، ولم يستطع كذلك تجسيد كيانات اقتصادية عربية ناجحة تضمن له مكانة ضمن الخارطة الاقتصادية العالمية، وتمكنه من القيام بدور الشريك الفاعل في عالم الغد الذي تتشكل ملامحه اليوم.

في بعض الأحيان، نتساءل حول إمكانية مقارنة المقومات العربية بتلك التي تربط الدول الأوروبية أو الأمريكية والآسيوية التي ساهمت في تكريس كيانات عملاقة مثل الاتّحاد الأوروبي، وتجمعات أخرى كـ «النافتا والآسيان والميركوسور». وعلى الرغم من تعدد القواسم المشتركة والعلاقات التاريخية التي تربط ما بين الشعوب العربية كاللغة والدين والثقافة والتكوين والتاريخ، إضافة إلى عوامل طبيعية، وأخرى اقتصادية يحددها المستوى التنموي المتقارب، إلا أن مشروع التعاون الاقتصادي العربي لم يرق إلى مستوى تطلعات الشعوب العربية، وتصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه. وإذا ما تتبعنا المحاولات العربية لبلورة تكامل اقتصادي عن طريق التكتل والوحدة، لوجدنا مصيرها يتراوح بين الفشل والجمود، وأن كلّ الاتفاقيات والالتزامات لا تعدو أن تكون حبراً على ورق، بسبب غياب الإرادة الحقيقية، وتصلب القوانين، والاختلاف في النظم الاقتصادية، وتفاوت مستوى الحماية الجمركية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة النزاعات المسلحة. ولا غرابة

في أن تحتفل الشعوب الأوروبية بالوصول إلى صدارة التكامل الاقتصادي من خلال الاتحاد الأوروبي الذي تأسس عام ١٩٥٧، في حين يبقى الوطن العربي يتناغم بشعارات الوحدة والتكامل من خلال منبر الجامعة العربية التي ولدت قبل اثني عشر عاماً من تأسيس المجموعة الأوروبية.

ثانياً: التعاون العربي ـ العربي

يبلغ عدد سكان الوطن العربي ما يربو على ٢٨٠ مليون نسمة، مشكلين بذلك نسبة ٤,٥ في المئة من سكان العالم، يتوزعون بين قارتي آسيا وأفريقيا، بمساحة إجمالية تتعدى ١٤ مليون كلم^{2} أي ما يعادل ١٠,٢ في المئة من مساحة العالم(٩)، ٤ في المئة منها مساحات صالحة للزراعة، وتمتد السواحل العربية على مسافة ٢٢٨٢٨ كلم طولي بما فيها المحيطات والبحور والخلجان.

ما يميز الوطن العربي اقتصادياً هو امتلاكه لأكبر الاحتياطيات العالمية من النفط بنسبة ٦٥ في المئة من الإنتاج النفطي العالمي، إضافة إلى الغاز الطبيعي بنسبة تتعدى ٢٣ في المئة، وهو يزخر بالعديد من الموارد الأخرى، تحتل الزراعة النسبة الأكبر منها بحيث يحقق الإنتاج الزراعي ما يفوق الـ ٨٠ مليار دولار من مجموع الإنتاج القومي العربي.

بعيداً عن السياسة وخطابات المؤامرة التي يحلوا للكثيرين في الوطن العربي إعطائها الدور الأساسي في تخلف الوطن العربي عن ركب تقدّم الأمم الأخرى، تجدر الإشارة إلى أن مظاهر الإخفاق في المسيرة التنموية العربية لا تعزى إلى ندرة الموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية، ذلك لأنه يزخر بالطاقات الاقتصادية التي قد يقل توافرها في إقليم آخر(١٠)، فالنظرة المتأملة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل تسيير وإدارة شؤون البلاد العربية، وعدم استغلال إمكانياتها المتاحة على مستوى ثرواتها الطبيعية والزراعية والتجارية والاستثمارية.

١ ـ يقدر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية عام ٢٠٠٠ بـ ٥٤٠ مليار دولار، بحسب تقديرات براد بورلاند، الخبير الاقتصادي في البنك السعودي الأمريكي، في حين يقدره التقرير الاقتصادي العربي الموحّد بـ ٧٠٩ مليارات دولار بالأسعار الجارية، ونصيب الفرد منه ٢٤٥٠ دولار كمتوسط عام، غير أنّه يسجل تفاوتاً كبيراً من بلد عربي إلى آخر، فهو لا يتجاوز الـ ٥٠٠ دولار سنوياً للفرد في موريتانيا والصومال، بينما يتجاوز الـ ٢١ ألف دولار في قطر والإمارات.

٢ ـ الآلة الإنتاجية في الدول العربية تكاد تكون مشلولة في ما يتعلق بالصناعات

(٩) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١** ([أبو ظبي]: الصندوق، ٢٠٠١).

(١٠) نايف كريم، «الأمة العربية: عكس السير،» **السفير**، ١٩/١١/٢٠٠٣.

التحويلية، ويبقى الإنتاج النفطي يغطي أعلى نسبة، حيث وصل إلى أكثر من ٨٥ في المئة من إجمالي الإنتاج في كثير من الدول النفطية، وأن الإنتاج الإجمالي للدول العربية لا يمثل سوى ٥ في المئة من حجم الاقتصاد الأمريكي.

٣ ـ سجل معدل نمو السكان عام ٢٠٠٠ نسبة ٢,٣ في المئة، وهو من أعلى المعدلات في العالم، وبلغت نسبة الأمية ٢٥ في المئة من السكان، وهو ما يعادل ٧٠ مليون أمي. ويتضح من وثائق جامعة الدول العربية، أن الوطن العربي لم ينفق على قطاع التعليم في مختلف مراحله أكثر من ٧ في المئة من الموازنة العامة لدوله، وقد تصل إلى ١,٥ في المئة في البلدان العربية الأكثر فقراً، وأن ما يقارب ٧ ملايين طفل عربي غير مسجلين في المدارس، كما لم يتجاوز الإنفاق على البحث والتطوير وفق تقديرات اليونيسكو نسبة ١,٤ في المئة من حجم الإنفاق العالمي، وقد تسبب ذلك في هجرة الكوادر المؤهلة وحملة الشهادات العليا من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المهمة الذين يفضلون البقاء خارج البلاد العربية. وقد قدرت منظمة العمل العربية حجم العمالة المهاجرة بنحو ١٥ مليوناً.

٤ ـ يقدر حجم القوى العاملة في الدول العربية بما يزيد على ٩٣ مليوناً عام ٢٠٠٣، ويقدر معدل نموها بنحو ٣ في المئة سنوياً، أما نسبة البطالة، فهي تتراوح بين ١٥ و٣٠ في المئة بين مختلف الدول العربية، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من ١٨ مليوناً وهي مرشحة للزيادة بسبب ركود العمليات الإنتاجية من جهة، وتطبيق برامج الخوصصة من جهة أخرى.

٥ ـ وفقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، يعيش ٢٢ في المئة من سكان الوطن العربي على دولار واحد يومياً (٦٢ مليون نسمة) تتفاوت نسبهم من دولة إلى أخرى، إذ نجد ٥٧ في المئة من الشعب الموريتاني، ٢٧ في المئة في اليمن، ٢٣ في المئة في كلّ من مصر والجزائر، ١٩ في المئة في المغرب، ١٢ في المئة في الأردن، ٦ في المئة في تونس، وتنخفض النسبة إلى أقل من ١ في المئة في الدول الخليجية. كما يعيش أكثر من نصف سكان الوطن العربي ٥٢ في المئة على دخل يومي يتراوح بين دولارين وخمسة دولارات. والمجموع يوضح لنا أن ٧٤ في المئة من سكان الوطن العربي (٢٠٧ مليون نسمة) يعيشون بدخل يومي يتراوح بين ١ و٥ دولارات أمريكية فقط.

٦ ـ معدل النمو الاقتصادي تراوح بين ٤ و٥ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وارتفاع الكميات المصدرة منه. هذا المعدل مرتبط بارتفاع سعر النفط، وليس بالنمو المحقق في القطاع الصناعي.

٧ ـ بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العربي عام ٢٠٠٠ ما يربو على ١١ في المئة في حين يشغل هذا القطاع حوالي ٣٥ في المئة من إجمالي القوى العاملة، الأمر الذي أحدث فجوة غذائية تزيد على ١٥ مليار دولار طبقاً لتقديرات مجلس الوحدة العربية لعام ٢٠٠٣، وهي تزداد بواقع ٣ في المئة سنوياً نتيجة استمرّار الزيادة

السكانية بوتيرة أعلى من زيادة الإنتاج. وتعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقراً في الموارد المائية، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه ١٠٠٠ متر مكعب مقابل ٧٧٠٠ متر مكعب على المستوى العالمي، أي إن العرب في الواقع مرتهنون إلى الخارج بحاجياتهم الغذائية والمائية.

٨ ـ قدرت الديون الخارجية للدول العربية مجتمعة بما يقارب ٣٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وتبلغ خدمة هذا الدين نحو ٣٠ مليار دولار سنوياً، في حين يمتلك أثرياء العرب أكثر من ٨٠٠ مليار دولار على شكل استثمارات وودائع خارج الوطن العربي (وقد قدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ ٢٤٠٠ مليار دولار). يسجل العراق النصيب الأوفر من الديون الخارجية بما يعادل ١٢٥ مليار دولار، وديون مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٥١ مليار دولار أما الباقي ١٥٠ مليار دولار فتتقاسمه ١٤ دولة عربية(١١). وإذا تكلّمنا عن الديون الداخلية والخارجية معاً، فقد بلغت عام ٢٠٠١ بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ما قيمته ٥٦٠ مليار دولار، أي أن كلّ مواطن عربي مدين بحوالي ألفي دولار.

٩ ـ بلغت قيمة الصادرات العربية عام ٢٠٠٠ ما قيمته ١٩٧ مليار دولار، ٦٥ في المئة منها إيرادات نفطية، أما قيمة الواردات فقد بلغت ١٥٢ مليار دولار. ويساهم الوطن العربي بنسبة لا تتعدى ٣,٢ في المئة من إجمالي الصادرات العالمية. ويحصل على ٨ في المئة من إجمالي الواردات العالمية، وهو ما يعكس ضعف البنية الصناعية، وتختلف هذه النسب من بلد عربي إلى آخر، فصادرات الجزائر من المواد غير النفطية لا تتعدى حدود ٣ في المئة، ويبقى النفط هو المسيطر على هيكل صادراتها بنسبة ٩٧ في المئة على غرار البلدان النفطية الأخرى التي تهيمن المحروقات على صادراتها وتخضع لمنطق الأوبيك في فوترتها (تسعيرها) بالدولار الأمريكي، وهذا ما عمق مشاكل الاقتصاد العربي عندما تراجع سعر صرف الدولار أمام اليورو والعملات العالمية الأخرى.

١٠ ـ التجارة العربية البينية لا تتعدى في أحسن الحالات نسبة ١٠ في المئة كأقصى تقدير من إجمالي المعاملات التجارية للدول العربية.

١١ ـ أكثر من ٢٠ في المئة من إجمالي النفقات العامة، و١٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، توجه للإنفاق على التسلح ويمول نصفها عن طريق القروض الخارجية.

١٢ ـ لم يتجاوز الاستثمار الأجنبي في البلاد العربية نسبة ١,٥ في المئة من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية، ولقد اعتبر تقرير «تمويل التنمية العالمية لعام ٢٠٠٣» الصادر عن البنك الدولي أن العائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان أدنى عائد في العالم.

(١١) صباح نعوش، «الديون العربية: آفاق المستقبل،» موقع الجزيرة نت، انظر: <http://www.aljazeera.net>.

١٣ ـ نسبة مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي متدنية جداً، وهي لا تتجاوز في بعض البلدان ٥ في المئة من حجم سوق العمل، ولا تتجاوز مساهمتها في الإنتاج الإجمالي العربي نسبة ٦ في المئة.

لا شكّ في أن هذه الأرقام والإحصائيات، على الرغم من تفاوت تقديراتها تعكس وضعاً اقتصادياً يوصف في أحسن حالاته بأنه غير طبيعي، ناتج من وجود خلل ما في إحداث تنمية شاملة باعتبارها عملية ديناميكية، شاملة، معقدة، عميقة، واعية ومقصودة ومدروسة، تتم عن طريق الإنسان ومن أجله[(١٢)]، وتهدف إلى إحداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمعات، وفي مختلف المجالات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية، وكل جوانب الحياة، فهي قضية مصير في عالم متحرك ودائم التغيير والتقدّم[(١٣)].

إن التنمية في الوطن العربي، أصبحت من أهم التحديات في عالم اليوم الذي يسير بخطى متسارعة من خلال التقدّم العلمي والتكنولوجي، ومستقبله مرتبط بالقضاء على التخلف عن طريق التنمية، والقضاء على التبعية عن طريق العمل الجماعي، والقضاء على التجزئة عن طريق الوحدة[(١٤)]، وليس أمام الوطن العربي خيار، فهو إما أن يتحرك ويواكب التطورات ليؤدي دور الشريك الفاعل، وإما أن يجرفه طوفان المستجدات والمتغيرات المتلاحقة، فنحن نعيش عصراً تبدلت فيه المفاهيم، واعترى الكثير من النظريات الإلغاء أو التطوير، فلا بدّ من تحديد الموقف العربي المشترك ضمن متغيرات المنظومة العالمية ومرحلة الانفتاح الاقتصادي وعصر العولمة. إن العالم من حولنا يعج بالتكتلات الاقتصادية الفاعلة على الرغم من التباعد والاختلافات الثقافية بين دوله، إلا أنّها تمكنت بفضل الإرادة من تكريس هذه الكيانات، وهي أوروبية وأمريكية وآسيوية، وربما حتّى أفريقية. وفي المقابل فشل الوطن العربي حتّى الآن في التغلب على انقساماته السياسية، وإبعاد الاقتصاد عن تقلباتها، ولم تتمكن البلدان العربية من إنشاء تكتل اقتصادي فعال يخرجها من مأزق الخلافات السياسية والأيديولوجية، ويكرس لديها روح تغليب المصلحة القومية على المصالح الوطنية. إضافة إلى ذلك، ولما كانت مساحة الوطن العربي وسكانه وموارده تهيئه لكي يشكل تجمعاً إقليمياً ذا ثقل اقتصادي وسياسي دولي، حرص أعداؤه على تقسيمه إلى مناطق نفوذ لقوى أكبر، وذلك بإخضاع دول شرق المتوسط للهيمنة الإسرائيلية، ومنقطة الخليج للنفوذ الأمريكي، وشمال أفريقيا العربي للمجموعة الأوروبية.

على الرغم من امتلاك الدول العربية مقومات العمل المشترك، ورغم وجود المواثيق

(١٢) أديب خضور، **الإعلام المتخصص** (دمشق: [د. ن.]، ٢٠٠٣)، ص ٣٢.

(١٣) عبد المجيد شكري، **الاتصال الإعلامي والتنمية: آفاق المستقبل وتحديات قرن جديد** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٨٥).

(١٤) مصطفى العبد الله الكفري، «مستقبل الوطن العربي: الراهنية والاستراتيجية،» **الحوار المتمدن**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٤، متوفرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=21185>.

والاتفاقيات الاقتصادية التي تنصّ على تدعيمه، وتسهيل حركة المبادلات التجارية، وتحييد العمل الاقتصادي وإبعاده عن تقلبات السياسة، إلا أنّها لم تتمكن من الوصول إلى المستوى المقبول في مسيرتها نحو التكامل. وأخفقت حتّى في إحداث تعاون تجاري باعتباره مدخلاً رئيسياً وخطوة أولى نحو تحقيق هذا التكامل، فلا المناطق الحرة كتب لها النجاح، ولا اتفاقيات تجارة الترانزيت تجسدت، ولا اتفاقيات تنمية التبادل التجاري تحققت، فمنذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ اتخذت عدة مبادرات عملية لتحرير التجارة العربية البينية سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي، وكانت أولها عام ١٩٥٣ وهي أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، ثمّ جاء قرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ ليتبع بالتوقيع على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ والتي ترجمت أسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام ١٩٨٠. ولم يكتب لهذه المحاولات النجاح طيلة عقود من الزمن، فتصادمت بمعوقات حالت دون تحقيق تكتل عربي اقتصادي شامل قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك، وكان أهمها عدم توافر الإرادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض إقامة السوق العربية المشتركة، إضافة إلى الخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية، فضلاً عن تمسك أغلبها بالمحافظة على الإيرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية التي تشكل أهم مصادر الدخل المالي لها، وبالتالي عدم تفعيل آليات العمل ضمن مناطق حرة أو اتحادات جمركية.

كذلك فقد شهد الوطن العربي قيام تكتلات اقتصادية إقليمية، انطلقت من القرب الجغرافي مثل مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين دوله، واتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩ بهدف توحيد التعرفة الجمركية الخارجية للدول المغاربية، وكذا مجلس التعاون العربي الذي ضمّ الأردن ومصر والعراق واليمن عام ١٩٨٨ والذي ولد ميتاً، بخاصة بعد قيام الحرب في المنطقة، وكذا الحال بالنسبة إلى اتحاد المغرب العربي الذي كلّما خطا خطوة إلى الأمام تراجع خطوتين إلى الخلف، ويبقى تحقيقه رهن تجاوز الخلافات السياسية بين دوله. هذا في الوقت الذي قطع فيه مجلس التعاون الخليجي شوطاً لا بأس به في مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال توحيد التعرفة الجمركية بين أعضائه، وحققت جهود الدول الخليجية نتائج تبعث روح التفاؤل في شعوبها، وإن كانت هذه الجهود عرضة لخلافات بين الحين والآخر تحرّكها قوى داخلية وخارجية قصد السيطرة على الموارد البترولية التي تزخر بها المنطقة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تجسيد هذه البرامج والمحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى طموحات الشعوب العربية، ولم تتعد التجارة البينية إلى غاية ٢٠٠٤ نسبة ٩,٧ في المئة من إجمالي التجارة العربية الإجمالية، الأمر الذي استوجب البدء في تصميم استراتيجية جديدة للتعاون العربي المشترك انطلاقاً من قرار قمة القاهرة عام ١٩٩٦ والذي انبثقت عنه اتفاقية البرنامج

التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٧ باعثة الأمل من جديد في بلورة كيان عربي اقتصادي موحّد. هذا الأمل عززه محتوى البرنامج التنفيذي الذي يحدد الواجبات على أساس واقعي، ويحدد فترة التحقيق لغاية ٢٠٠٥ مع مراعاة واعية لِكُلّ المؤثرات الداخلية والخارجية من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التكتلات التجارية الدولية الأخرى، وبالتالي مواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة وإفرازات العولمة. إن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع لتنمية كلّ القطاعات، وسوف تتعزز المنطقة بعوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وقيام مشاريع عربية مشتركة، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا، وبالتالي تحقيق التنمية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة. ويزداد التفاؤل بمستقبل العمل العربي المشترك عندما نسجل انضمام ١٧ دولة إلى المنظمة أغلبها ذات وزن اقتصادي متميز على الساحة العربية، (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن).

تستوقفنا فترة سبع سنوات تمر على اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنكتشف النتائج المحققة، ونتمكن من الوقوف على مدى تنفيذ البرنامج المسطر، وبالتالي مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ بنودها، فقد بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ٨٠ في المئة بحلول عام ٢٠٠٤، وارتفعت نسبة التجارة العربية البينية إلى ٩,٥ في المئة عام ٢٠٠٠ بعدما كانت لا تتجاوز ٨,٤ في المئة عام ١٩٩٧، وبقيت تسجل ارتفاعاً بنسب نمو محتشمة، حيث لم تتجاوز ٩,٧ في المئة عام ٢٠٠٤[(١٥)]، وهذا راجع لوجود مشاكل وعراقيل ما زالت تؤثر في التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للاتفاقية.

على الرغم من أن غالبية الدول العربية سجلت ولأول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية نتيجة توجهها نحو الاعتماد المتزايد على التبادل التجاري البيني، وزيادة انفتاح أنظمتها التجارية على بعضها، وكذا الحال بالنسبة إلى الواردات البينية، إلا أن الملاحظة التي يمكن إدراجها في هذا الصدد، هو تركيز التجارة الخارجية البينية على عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث التبادل التجاري البيني يتم في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها، ويخص تجارة سلع محدودة فقط، الأمر الذي يعيق عملية التنمية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من برنامج التجارة. ولا فائدة من التحرير من دون وجود سلع وخدمات قابلة للتبادل على أساس تنافسي.

(١٥) صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣** ([أبو ظبي]: الصندوق، ٢٠٠٣).

الجدول رقم (٣)
هيكل الصادرات والواردات العربية البينية عام ٢٠٠٢

البند السلعي	نسبة الصادرات العربية البينية (في المئة)	نسبة الواردات العربية البينية (في المئة)
المواد الخام والوقود المعدني	٥٢,٢	٤٢,٢
الأغذية والمشروبات	١٨,٢	١٨,٧
المواد الكيماوية	١٦,٢	١٧,٦
الآلات ومعدات النقل	٥,٥	٧,٦
المصنوعات	٧,٩	١٣,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: انظر الاستبيان الإحصائي في: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣** ([أبو ظبي]: الصندوق، ٢٠٠٣).

ولا يمكن بأي حال من الأحوال توقع تقدّم فعلي في عملية العمل المشترك، والنهوض بالتعاون الاقتصادي، وتحسين نسب النمو في المبادلات التجارية إذا تمادت البلدان العربية في تصورها السابق المبني على المصالح القطرية، فالإرادة يجب أن تكون صلبة والنية صادقة لتجسيد برنامج العمل المشترك الذي طالما نادت به المجموعة العربية في كلّ المحافل، ويجب توفير الشروط الموضوعية لتحقيق تعاون مستمر يستلزم تطبيق إصلاحات اقتصادية وتأهيل الاقتصاد العربي وقيام سوق عربية لرأس المال، وإعطاء حرية لانتقال عناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية، وخلق مرصد اقتصادي عربي يقوم بتقييم ومتابعة السياسات الاقتصادية العربية، والارتقاء بالقدرات البشرية، وتوفير إنتاج سلعي قابل للتداول، وإزالة كلّ الحواجز المعيقة للتبادل التجاري، ومحاولة تقريب البلدان المتخلفة من تلك المتطورة داخل المجموعة العربية.

إن صعوبات عديدة تواجه تحقيق تكامل اقتصادي عربي، فمنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كلّ دولة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، ومنها ما هو متعلق بالخلافات السياسية وانعكاساتها على إقامة تعاون اقتصادي عربي. ويمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل سواء تعلقت بالأقطار العربية منفردة أو مجتمعة في الآتي:

ـ عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون والتكامل.

ـ انخفاض قابلية البلدان العربية النفطية لتقديم المساعدات والقروض الميسرة إلى البلدان الأقل ثراء، مع تباين شديد في مستويات النمو بين الأقطار العربية.

ـ ضعف آليات تنفيذ القرارات، وغياب صفة إلزامية التطبيق، مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة وحتّى الصياغة التي غالباً ما تتضمن

ثغرات تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه الاتفاقيات.

ـ ضعف الأجهزة التي تشرف على العمل العربي المشترك وتداخل صلاحياتها.

ـ ضعف الروابط التجارية والصناعية، وضعف الدعم المالي، وغياب الثقة في قطاعات الأعمال، مع غياب شبه تام لتنسيق السياسات الخاصة بدعم التجارة والتنمية.

ـ وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرّك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.

ـ تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية، واعتماده على عدد محدود من السلع والمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية.

ـ انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، بخاصة في مجال ترقية الاستثمار.

ـ ضعف البنية التحتية ذات القواعد الإنتاجية الضعيفة، والصناعات المرتكزة على ثقافات مختلفة والتي تعاني من إنتاجية متدنية، إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لمعظم البلدان العربية، وأبرز دلائله : التضخم، وعجز ميزانية الدولة، وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ـ تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.

ـ افتقار أسواق المال العربية إلى الفلسفة والمنهج الفكري الاقتصادي الذي يحدد لها إطار العمل والتحرّك، إضافة إلى ضعف الأطر القانونية والتشريعية التي تحكم أصول وقواعد هذه الأسواق.

ـ كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، الإدارية، النقدية، المالية، الكمية) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، رسوم القنصليات، رسوم المرور..)، هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلّفتها، وبالتالي في حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.

ـ المغالاة في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية من طرف الدول العربية، وكذا عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات، والتأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية.

ـ ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توافر وسائل نقل منتظمة تشكل عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.

ـ تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ونقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية، وعدم توافر المعلومات الرسمية المتعلّقة بالتسهيلات التجارية.

ـ اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل إلى تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية وتدني مستوياتها، وغياب الديمقراطية، مع تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية.

ـ انعدام الثقة بين الدول العربية وحالة الخوف والتوجس في العلاقات العربية ـ العربية، مع تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعضها أن تكون سيدة قرارها.

ـ وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو ـ متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.

ـ نقص الحرية، وغياب التمثيل والمساءلة، وضعف التمتع بالحقوق السياسية لدى المواطن العربي.

ـ انعدام الثقة ونقص الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، من المشكلات الكبرى (الصامتة) التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها. هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى، تجعل الدول العربية أمام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها، وتحقيق تنمية شاملة علّها تقلص الفجوة التي تفصل بلدانها، وتقترب من مستويات التطوّر الذي يميز بلدان القارات الأخرى. هذه التحديات كبيرة ومتنوعة يصعب حصرها، ويجب الاهتمام بالأولويات منها.

ـ لا شكّ في أن الاهتمام بالتنمية البشرية والبيئية يعتبر أولى أولويات العالم العربي، قصد إيجاد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإنعاش عملية التجديد والتطور التقني. لذا يجب إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية، وإدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، وتأهيل العمالة تعليماً وتدريباً وتقانة، وتفعيل سياسة التلاحم بين التعليم والإنتاج، وتطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية والتأقلم مع التكنولوجيات المستوردة[١٦].

ـ اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيسي للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

ـ يشكل التحدي الزراعي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي لضمان الأمن

(١٦) عمر عبد الرحمان محمد، «التكنولوجيا المتقدمة والمستجدة في المنظور المستقبلي للدول العربية،» ورقة قدمت إلى: دراسة أبعاد وآثار التكنولوجيات المتقدمة والمستجدة في المجتمعات العربية (ندوة)، مركز البحوث العلمية والتطبيقية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩١، ص ١١٣.

الغذائي لشعوب المنطقة العربية، وبخاصة أن الفجوة الغذائية العربية تجاوزت حدود ١٥ مليار دولار سنوياً. لذا يستوجب الاهتمام بالزراعة وتطوير الإنتاج الزراعي.

ـ يعتبر برنامج التنمية للوطن العربي أحد التحديات التي تفرض النهوض بمعدل النمو من مستواه الحالي البالغ ٥ في المئة سنوياً إلى ٧ في المئة على الأقل، وهو ما يستدعي رفع نسبة الاستثمار العربي المقدر بـ ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣٠ في المئة، والعمل على إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيقه، باعتباره مدخلاً هاماً للتكامل الاقتصادي العربي، إلى جانب إجراء الدراسات القطرية والقطاعية الضرورية لدعم استثمارات القطاع الخاص العربي، ودعم دور الاتحادات العربية والبرامج الاستثمارية، وإيجاد آليات فعالة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات العربية، وبخاصة أنّه لا يمثل سوى نسبة ١,٥ في المئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، على الرغم من انتقال الاقتصاديات العربية إلى نظام الاقتصاد الليبرالي وتحرير التجارة والاستثمار(١٧).

ـ وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول الوطن العربي ودول العالم المتقدم، يجعلها تواجه تحدياً صعباً، يستوجب تطوير البحث العلمي والتحديث التكنولوجي وإنشاء شبكة من المراكز العلمية المتميزة، ومواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية باعتبارها مفتاح التقدّم والازدهار، وبخاصة أن احتياجات الوطن العربي في قطاع تكنولوجيا المعلومات تقدر حتّى العام ٢٠٠٨ بما يزيد على ١٣ مليار دولار.

ـ تنامي العبء الاقتصادي من جراء الزيادة السكانية في الوطن العربي والتي تعمل على اتساع الهرم السكاني للشباب دون سنّ الخامسة عشر وما يصحبه من إنفاق لإطعامهم وإسكانهم. . إن معدل الإعالة كبير للغاية في الدول العربية، إذ يعيش ٧٣ في المئة من السكان من عمل ودخول ٢٧ في المئة إن توافرت لهم فرصة العمل المنتج(١٨).

إن نجاح الوطن العربي في التعامل مع المتغيرات التي يفرضها المحيط الاقتصادي العالمي، يتوقف على قدرته في إخراج المشروع الاقتصادي الإقليمي العربي إلى حيز الوجود لبناء منظومة اقتصادية عربية تتحمل مسؤوليات رعاية المصالح العربية، ودفع المخاطر المحتملة التي تفرزها الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات المشاركة. ثم إن المستقبل لا يقدم نفسه على طبق من فضة، بل يجب على الإرادة العربية الفاعلة القادرة على التغيير والإنجاز أن تكون جزءاً أساسياً من الواقع العربي المقبل، تحدد أهدافها وتعمل على إنجازها من خلال رؤية إستراتيجية متكاملة تربط بين الواقع والمستقبل بِكُلّ تحدياته وأزماته ومخاطره، فإن لم يخطط العرب لمستقبلهم فسوف يخططه لهم الآخرون، وأن كلّ بديل من

(١٧) «تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية،» **ضمان الاستثمار** (الكويت)، السنة ٢٢، العدد ٣ (٢٠٠٤).

(١٨) إسماعيل صبري عبد الله، **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٤٠.

البدائل ينطوي على ثمن وتكلفة(١٩)، وأي مستقبل يختاره العرب يستدعي دفع الثمن، فهم مدركون تمام الإدراك بأن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها من دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصاديات العربية في إطار العمل العربي المشترك، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية باعتبارها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً، وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.

وعلى الرغم من أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي تصادم مع معوقات وانتكاسات حالت دون تحقيقه، ارتبطت بعوامل كثيرة مثلما أسلفنا الذكر، إلا أن الدول العربية لا يمكنها البقاء بمعزل عن التطورات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية، فهي مجبرة على الدخول في هذه الفضاءات التي تفرضها العولمة والتعايش معها. وما دخولها الانفرادي والاندفاعي ضمن شراكات أمريكية وأوروبية إلا دليل على هذا، وتكريس لمسعاها في اندماج حقيقي ضمن الاقتصاد العالمي، فالدعوة الأمريكية للشرق أوسطية، والدعوة الأوروبية للمشاركة الأورو ـ متوسطية نابعتان من التنافس الحاد بينهما على المنطقة العربية. ومهما كثر الحديث، وتعارضت رؤى المعارضين والمؤيّدين لمشروع الشراكة، فإن مستقبل التجارة العربية سيكون أفضل مما كان عليه خلال العقود الماضية، نظراً لما لهذه الشراكة سواء مع أمريكا أو مع الاتحاد الأوروبي من دور في تحريرها نظرياً. وهل سيكون هذا التحرير دافعاً وسلوكاً يدفع بالتجارة العربية البينية نحو التقدّم الفعلي مستقبلاً إن أحسن العرب التصرف، أم أنّه سيساهم في تشتيت البيت العربي وإضعاف مستوى التبادل التجاري البيني، وبالتالي عائقاً أمام الوحدة الاقتصادية العربية؟.

ثالثاً: الاندماج الاقتصادي العربي من خلال الشراكة مع أمريكا وأوروبا

لا شكّ في أن التحولات التي شهدها العالم خلال العشريتين الأخيرتين بحاجة إلى الكثير من التأمل والتفكير، فغياب المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي واختفائه من خارطة العالم الاستراتيجية أنهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب ليفسح المجال لحرب أخرى بين الغرب والغرب، أي بين أمريكا وأوروبا لتشكيل عالم جديد يحكمه التنافس الشديد لملء الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي، فهناك نظام عالمي انهار، وهناك آخر ولد من جديد يتحدد موقع الدول فيه بمستوى أدائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والجميع في سباق لاحتلال المواقع الأفضل.

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة مناسبة هامة للولايات المتحدة

(١٩) علي الدين هلال [وآخرون]، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٥٠.

الأمريكية بغرض سيطرتها على العالم، انطلاقاً من قناعتها بأنها الدولة الأقوى والراعية لمصالح الدول الأضعف، بل لمصالح دول العالم كافة، الأمر الذي بلور رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية، وكذلك الحال بالنسبة إلى دول آسيا وأمريكا اللاتينية وحتّى أفريقيا، الكل تحرّك نحو إقامة مشاريع تعاونية مشتركة تجسدت في قيام تكتلات إقليمية تحمي مصالحها وتحفظ لها موقعاً ضمن النظام العالمي الجديد.

إن الدول العربية التي فشلت في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة في ما بينها عن طريق التكتل والاندماج وتكوين مناطق حرة وسوق مشتركة، أصبحت عرضة إلى ضغوط مكثفة ومتصاعدة للإسراع في عملية اندماج اقتصادياتها ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ما جعلها هدفاً لأطماع القوى الاحتكارية تتنافس حولها مشاريع أوروبية وأمريكية لاستحواذها والسيطرة عليها، بحجة رسم ملامح مستقبلها وتحديد موقعها وإيجاد مكانة لها ضمن العالم الجديد، في ظلّ غياب استراتيجية عربية موحّدة تستجيب إلى التحديات المطروحة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢٠]. وإزاء ذلك تبدو الحاجة ماسة لإعادة صياغة النظام الإقليمي العربي بما يتوافق مع الأوضاع الجديدة التي فرضتها المعادلات الجيو ـ استراتيجية في المنطقة والعالم كلّه، وتبدو أهمية ذلك إذا عرفنا أن النظام العربي القائم منذ العام ١٩٤٥ تقاومه المصالح وتعطله الامتيازات والعادات والمجاملات، وتحبطه ثقافة سياسة التزييف والخداع.

في ظلّ هذا الوضع العربي المتردي، والضعف الواضح، والعجز عن التعاطي المجدي مع التحديات الكبرى التي تواجهه، صممت مشاريع أمريكية وأوروبية فرضت على الوطن العربي، وكأنها دعوات خيريّة ترتكز على حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية والمعرفة للارتقاء به وتضييق الفجوة التي تفصله بين التخلف والتقدّم، فكان المشروع الشرق أوسطي الذي صممته أمريكا، وكان المشروع الأورو ـ متوسطي الذي صممته أوروبا، وكلاهما لا يعدوان في واقعهما إلا مقدمة للسيطرة على الثروات العربية.

لقد قبلت معظم الدول العربية الدخول في مشروع الشرق الأوسطي بنسخته القديمة عندما اقتصر على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، وتسابقت على المشاركة فيه، لكن عندما ارتدى عباءة «الشرق الأوسط الكبير» وأدخل الدول في دائرة الديمقراطية العالمية وفقا للرؤية الأمريكية وبالقوة، عبّرت هذه الأنظمة عن استيائها من التصميم الأمريكي، وعرفت أن الديمقراطية لا تفرض من الخارج.

لقد اتخذت أمريكا على عاتقها مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي في ما يعرف الآن بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وقد ربطت هذه المهمة

(٢٠) عبد الله تركمان، «نحو منظومة إقليمية عربية جديدة،» ورقة قدمت إلى: ندوة دور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، تنظيم المعهد العربي لحقوق الإنسان وشبكة المنظمات العربيّة غير الحكومية للتنمية تونس، ٢٧ ـ ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

بمحاربة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لكسب التأييد العالمي. لقد بات من الضروري بالنسبة إلى أمريكا القضاء على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية للوطن العربي عبر تذويب هذا الفضاء السياسي، الجغرافي، التاريخي، الثقافي المشترك في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقاً إلى المغرب غرباً، وذلك لأن الشرق الأوسط بحسب الفكر الأمريكي هو مصدر المشكلات والتهديدات للأمن القومي الأمريكي والعالمي، فهو المنتج والمصدر للأصولية والتطرف والإرهاب والهجرة غير المشروعة، جراء ما يوجد من طابع سلطوي للأنظمة العربية الحاكمة، إلى جانب مناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية والفساد السياسي والمالي والحرمان الاقتصادي والاجتماعي(٢١)، معتمدة في هذا الطرح على النواقص الثلاثة التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ والمتمثلة في الحرية والمعرفة ودور المرأة.

وعلى العكس من مشروع الشرق الأوسط الذي طرحته أمريكا سابقاً والذي ركز على الإصلاح في الجوانب الاقتصادية باستغلال ثروات المنطقة العربية، يأتي مشروع الشرق الأوسط الكبير هذه المرّة بوصفه بديلاً لسابقه ليوسع من النطاق الجغرافي بانضمام دول أخرى إسلامية وغير إسلامية، عربية وغير عربية تحت مظلته ويوسع تعامله مع تلك الدول من منظور شامل: سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي، فهو يركز على الديمقراطية والحرية وتمكين المرأة ودعم المجتمع المدني وتحديث نظام التعليم وإطلاق حرية الخدمات المالية وإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية والتعامل مع رأس المال الأجنبي على قدم المساواة مع رأس المال المحلي وتحديث الخدمات المصرفية ومساعدة الدول للتكيف مع شروط المنظمة العالمية للتجارة. وقد حدد نصّ بيان مشروع الشرق الأوسط الكبير ثلاثة مرتكزات أساسية للإصلاح تتمثل في(٢٢):

تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد، بناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية.

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يحمل ملامح محددة ومبادرات واضحة تمثل خطراً كبيراً على الكيان العربي الذي تجاهلت أمريكا عن عمد التعامل معه بوصفه كلاً موحّداً يعبر عن كتلة متجانسة ثقافياً واجتماعياً، وذلك بهدف أذابته في إطار أوسع يضم أطرافاً تختلف في تكوينها الاجتماعي والثقافي عن دول المنطقة العربية. وهو تغيير شامل يطمس مختلف ملامح الهوية العربية الإسلامية للمنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبالتالي يعيق أي تحرّك نحو الاندماج والتكتل للوطن العربي، ويجهض أي عملية نحو التوحد الاقتصادي، بل يذهب إلى أبعد من ذلك في تمزيق الكيان العربي عندما يدخل بلداناً غير عربية ويخرج بلداناً عربية

(٢١) خليل حسين، «الشرق الأوسط الكبير: المفهوم والخلفيات،» (مقالة على الإنترنت).

(٢٢) انظر نصّ مسودة مشروع «الشرق الأوسط الكبير» في: **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

منه، إضافة إلى تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي، وإخضاع المشاريع العربية لمنافسة غير متكافئة مع مشاريع أجنبية، هدفها النهائي هو إحكام قبضة أمريكا على مصادر الطاقة العربية، ووضع ذلك في خدمة مصالحها الكونية(٢٣).

كثيرة هي النعم التي يزخر بها الوطن العربي، ويجب على أوروبا المنافس العنيد لأمريكا أن تضمن لنفسها جزءاً من هذه النعم، فالاعتقاد بأن أمريكا سيطرت على الثروات العربية حرّك همة الاتحاد الأوروبي لإقامة قدر من التوازن التنافسي، كيف لا، وقد أكدّ الأوروبيون في العديد من المناسبات أنهم المؤهلون لمساعدة البلدان المتوسطية، وهم الأجدر بأخذ زمام الأمور في المنطقة المتوسطية بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ، ومن هنا جاءت فكرة المشروع المتوسطي لإقامة شراكة مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط، في إطار مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية لملء الفراغ قبل أن تملأه أطماع أمريكا.

إن الدعوة الأوروبية لإقامة هذه الشراكة ترجع إلى تخوفها من احتمال فقدان مركزها في سلم القوة الدولية، وتأثر مصالحها الاستراتيجية في العالم، أما قبول الانضمام من طرف دول الضفة الجنوبية نابع من استيائها من محتوى مشروع الشرق الأوسطي، وبخاصة أن المشروع الأوروبي يمس ثماني دول عربية تبحث أغلبها عن سند دولي جديد بعد غياب المظلة السوفياتية التي كانت تدعم موقفها من جهة، وتذمرها من المشروع الأمريكي من جهة أخرى. لقد تجسد مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطية من خلال مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى، وذلك في ثلاث محاور.

١ ـ **المحور السياسي والأمني**: ويهدف إلى تكوين فضاء موحّد للسلام والاستقرار، وذلك عبر سياسات التنسيق لمحاربة الحركات السياسية المتطرفة، واحترام حقوق الإنسان والتعددية، وإقامة دولة القانون، مع الالتزام بالحق لِكُلّ دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتدعيم سيادة القانون وحرية الديانات، دون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو لغوي أو عقائدي، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع العمل الجاد والمنسق لمحاربة الإرهاب، والحدّ من التسلح، والتشديد على جعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام واستقرار.

٢ ـ **المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني**: ويهدف إلى تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات، واحترام تنوعها وما تحمله من عادات وتقاليد، واحترام الأديان والطقوس الدينية، ومحاربة كلّ مظاهر العنصرية والتعصب، والاهتمام بالمجتمع المدني واشتراكه في إدارة شؤون بلاده، والتقليص من ضغوط الهجرة اللامشروعة، والاهتمام بالعامل البشري وتطويره.

---

(٢٣) زكي حنوش، «دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي: رؤية عربية للشراكة،» **آفاق اقتصادية**، السنة ٢١، العدد ٨٢ (٢٠٠٠).

٣ ـ **المحور الاقتصادي والمالي**: ويهدف إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصادية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة، ومكافحة الفقر، واستحداث مشروع واسع للتبادل الحر، ومتابعة برامج التقويم الهيكلي، وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وإنعاش القطاع الخاص، وتأهيل القطاع الصناعي، مع منح مساعدات مالية قصد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة في غضون العام ٢٠١٠.

على الرغم من أن مشروع الشراكة الأورو ـ متوسطي لا يهدف إلى تحقيق الاندماج السياسي، وهو يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول المشاركة، ولا يعارض إقامة تجمعات جهوية على اعتبارات قومية أو ثقافية خلافاً للمشروع الأمريكي الشرق أوسطي، لكن هذا لا ينفي وجود مصالح أوروبية طغت عليها الأطماع الاقتصادية، تمثلت أساساً في خلق فضاء اقتصادي قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي، وهو نتيجة حتمية للتفاوت في علاقات القوة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المشاركة، وبخاصة العربية منها التي تتفاوض انفرادياً.

وعلى الرغم من تأكيد حقّ الدول في اختيار نظمها، إلا أن هذا الحق قد تمّ إجهاضه حين أصر الاتحاد الأوروبي على أن التعاون الاقتصادي والمالي مرهونان بالمزيد من الحرية ودعم القطاع الخاص لدى الدول المشاركة. وإذا كان مشروع الشرق أوسطي سيؤدي إلى تفكك النظام العربي، فإن المشروع المتوسطي سيؤدي إلى القضاء على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية، إضافة إلى آثاره السلبية التي تمس الصناعة التحويلية العربية، وزيادة المنافسة غير المتكافئة، مع عجز دائم في ميزان المدفوعات، واختلالاً على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، وما ينجر عنها من انعكاسات على المستوى الاجتماعي.

إذا كان لا بدّ للدول العربية من السعي إلى اندماج اقتصادياتها ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية من بوابة الشراكة سواء على الطراز الأمريكي أو الأوروبي، فالمطلوب هو التعامل بحذر لأن كلا المشروعين يعيقان التكامل الاقتصادي العربي، وأنّ أحلاهما مرّ. لذلك يجب ترتيب البيت من الداخل، وعلى كلّ الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية والتعليمية لمواجهة استحقاقات المرحلة الراهنة والمستقبلية. ولن يتحقق ذلك ما دامت الأقطار العربية تعمل فرادى. إن الواقع يفرض على الوطن العربي أن يتكتل ويعمل في إطار تكامل عربي، يحدّد أساليب ووسائل إدارة العلاقات العربية مع العالم الخارجي، ويضمن للعرب دوراً فاعلاً في أي نظام إقليمي مستقبلي.

خاتمــة

تتحدد صورة مستقبل الوطن العربي بمستوى تصديه للتحديات المطروحة التي تفرضها العولمة، فكلما كانت الاستجابة العربية إلى هذه التحديات أعلى، كان التفاؤل بمستقبل أفضل. ولا يمكن بأي حال من الأحوال التصدي لهذه التحديات ما لم يتحقق للعرب نظام إقليمي عربي فاعل. إن صرخات التحذير من مستوى الوضع العربي الراهن لا تكفي، والبكاء

على الأطلال لا يفيد، بل يجب صياغة سياسات فعلية تتعامل مع منظومة الرأسمالية الحالية، ومع التهديدات الإقليمية، ولا خيار آخر غير ذلك، بل يجب على الأقطار العربية أن تدرك بأنه لا خيار أمامها مستقبلاً، إمّا الذوبان في أنظمة إقليمية أمريكية وأوروبية وآسيوية وما تحمله من مخاطر، وإمّا أن يتم إحياء العمل العربي المشترك للدفاع عن مصالحها، وإيجاد موقع لها ضمن الخارطة الجيو ـ سياسية والاقتصادية الجديدة.

لقد تناولت الدراسة من خلال هذا البحث المتواضع راهن ومستقبل الوطن العربي، وكيفيات اندماجه ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، والاتجاه نحو الانضمام إلى تكتلات إقليمية غريبة عليه من حيث المقومات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الذي فشلت أقطاره في تكوين تجمع اقتصادي يضمن لها مشاركة فعلية واندماجاً حقيقياً.

إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطي مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم لا محالة في زيادة درجة تشتيت الوطن العربي، وبالتالي إحكام قبضة أمريكا على مصادر الطاقة العربية، مع إلغاء كلّ السمات والخصائص القومية تاريخياً وثقافياً، والحيلولة دون إقامة أي مشروع نهضوي عربي. وبالمقابل، فإن المشروع الأوروبي للشراكة الأورو ـ متوسطية، وإن كان أقل خبثاً وضرراً من سابقه الأمريكي، فهو كذلك يرمي عن قصد أو غير قصد إلى الحيلولة دون إقامة منطقة تبادل مشتركة بين الأقطار العربية، ويبقى ما يميز هذا المشروع هو إمكانية استفادة البلدان العربية من الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط من مزاياه المرتبطة بتحقيق ضمان تدفق المساعدات المالية، والاستثمارات الأجنبية، وتأهيل المؤسسات الصناعية، ونقل التكنولوجيا ودعم البحث العلمي.

كثيرة هي الجهات المهتمة بوضع دول الوطن العربي، ولسنا ندري هل الاهتمام لإخراجها من حالة التخلف، أم الاهتمام بما تزخر به المنطقة من ثروات وخيرات. ومهما كان الدافع لذلك، فالمسؤولية يجب أن ترمى على الأنظمة العربية التي وفرت كلّ الظروف لاهتمام الآخرين بها، فالإصلاح والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة وغيرها من القضايا، جميعها تعتبر من باب الحق الذي يراد به باطل، فعلى الرغم من اعتراف الأقطار العربية بالحاجة الماسة لتلك الإصلاحات وتلك الإجراءات في أنظمتها، إلا أنّها ليست بحاجة إلى وصفات علاجية تزيد من وطأة التخلف والتبعية، فالإصلاح يجب أن يكون من الداخل ترسمه وتخططه أيادي عربية وفقاً لمكوناتها الثقافية والاجتماعية، وبالتالي سيكون العرب مفصل القرار في أي مشروع متعلق بقضاياهم الإستراتيجية. وهذا لن يتحقق ولن يتأتى إلا بالعمل العربي المشترك وفي كلّ المجالات، ولما لا ونحن على يقين بأن ما يوحد الأمة العربية أكثر بكثير مما يفرقها ■